وجهة نظر

أين المفر؟ ليس أمامنا إلا إتفاق عدن!

الرئيس الجزائري، الشاذلي بن جديد باسم شهداء الجزائر و"ابو جهاد"، نائب القائد العام لقوات الثورة الفلسطينية الرئيس ياسر عرفات على منح اطراف التحالف الديموقراطي فرصة اخرى لاجراء الاتصالات، والمشاورات مع اقطاب التحالف الوطني للتوصل الى اتفاق وطني شامل يضمن وحدة واستقلال قرار م.ت.ف.

بطالب التحالف ايضا بمنحه المزيد من الوقت ليقوم بالتنسيق مع الديموقراطي والجزائر لاجراء الاتصالات والحوارات لاقناع التحالف الوطني بضرورة جلسات المجلس الوطني لاتفاقات عدن.

لا شك ان عقد المجلس الوطني الفلسطيني على اساس الوطنية هو ضرورة ملحة لاعادة الوحدة التنظيمية والسياسية، لاعادة الثقة فيها ونوقع على بنودها فصائل الوطنية الفلسطينية.

يصر التحالف الوطني على اشراك فصائل المجلس الوطني في جلسات انعقاده في دورته السابعة بعد فترة تطول او تقصر على اسس اتفاقات عدن بشكل ضرورة وطنية ملحة، فالتحالف الديمقراطي لا يريد ان يعطل مؤسسات م.ت.ف ولكنه يريد تفعيل ودعم هذه المؤسسات باسنادها الى الاتفاق الوطني الشامل. واثبت تكتيك التحالف الديمقراطي الساعي لعقد المجلس الوطني بعد الاتفاق الشامل حرصا بالغا من جانبه على ضرورة انجاز الوحدة الوطنية بل على حتمية انشاء هذه الوحدة لان فقدان الوحدة الوطنية يهدد المستقبل السياسي لـ م.ت.ف الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني.

ولا شك ان التحالف الديمقراطي سيجني نتائج باهرة عند وبعد انعقاد المجلس الوطني بحضور كافة فصائل م.ت.ف، فان قيادة جماعية تنظيمية لـ م.ت.ف ستنشأ، وان وحدة واستقلال القرار الفلسطيني المستند الى الاتفاقات الاولية لعدن سيتبلور عمليا، وان دعم حركات التحرر والمؤسسات الديمقراطية والشعبية العربية والعالمية لهذه القيادة الجديدة سيزداد، وان فعالية سياسية وتنظيمية ستبرهن وجودا سياسيا فعالا لمنظمة التحرير على الصعيد الفلسطيني والعربي والدولي.

وليس من شك ان هذا البعد التنظيمي والسياسي قد دفع التحالف الديمقراطي الى الاصرار الى عقد المجلس الوطني بعد الاتفاق الشامل. وخلافا لهذا الموقف يمكن ملاحظة ان اللجنة المركزية لحركه فتح تفضل انعقاد المجلس الوطني على جناح السرعة وبدون فصائل التحالف الوطني لان اللجنة المركزية تضمن بذلك اغلبية في المجلس الوطني وبالتالي استمرارا لنهجها السياسي الحالي.

وقد تدرك اللجنة المركزية اولا تدرك ان انعقاد المجلس الوطني بدون التحالف الوطني سيحدث شرخا في الساحة السياسية التنظيمية الفلسطينية، وعندها ستكون الوحدة الوطنية مع التحالف الديمقراطي فقط وحدة عرجاء، وعندها ستشهد الساحة الفلسطينية مزيدا من الانقسامات ومزيدا من الحروب الاعلامية وغير الاعلامية بين الفصائل الفلسطينية، وعندها لن تكون هناك وحدة للقرار الفلسطيني، ولن يكون هناك استقلالا للقرار الفلسطيني — والنتيجة الحتمية هي الانقسام ومنح اعداء الشعب الفلسطيني فرصة فريدة للطعن في وحدانية وشرعية تمثيل م.ت.ف للشعب الفلسطيني

وليس من شك ايضا ان اللجنة المركزية لحركة فتح تشعر بهذا الخطر المحدق الذي يتهدد كيان م.ت.ف وتشعر ايضا ان تحقيق سلام في المنطقة على اساس قرارات مؤتمر فاس، او قرارات المنظمة الدولية، او على اساس شبه الاجماع الدولي او الفلسطيني بضرورة عقد مؤتمر دولي تحضره كافة اطراف الصراع اصبح في ظل الظروف السياسية الراهنة هدفا يصعب تحقيقه بدون وجود ثقل سياسي او دبلوماسي عربي او فلسطيني يلزم امريكا واسرائيل بقبول فكرة المؤتمر وتطبيقها، ولهذا فان اللجنة المركزية لفتح لن تجد مناصا الا العمل على ترسيخ الوحدة الفلسطينية وابرام الاتفاقات الوطنية مع كافة فصائل م.ت.ف.

وانطلاقا من هذا التحليل، فلم تستغرب موافقة ابو جهاد على تاجيل انعقاد المجلس الوطني بعد مناشدة الرئيس الجزائري باسم شهداء الجزائر لفترة اخرى لاتتجاوز اسبوعين وبعدها تعلن المواقف بشكل نهائي، ومن هذا المنطلق ايضا نامل ان يوافق ابو جهاد او ياسر عرفات على تاجيل آخر لفترة اخرى وذلك لدعم الوحدة الوطنية الفلسطينية.

وليس من شك ايضا ان عناد اقطاب التحالف الوطني واصرارهم على عدم حضور المجلس الوطني على اساس اتفاقات عدن ووصفهم لهذه الاتفاقات بانها "اتفاقات تبرئة اليمين الفلسطيني" سيهدد ايضا وحدة واستقلال القرار الفلسطيني فلن يكون هناك وحدة للقرار الفلسطيني ولن يكون هناك استقلال للقرار الفلسطيني اذا اصر التحالف الوطني على فرض شروطه المستحيلة ورفض اتفاقات عدن.

والف شكر للجزائر واليمن الديموقراطي والف شكر للقوى التقدمية العالمية الاخرى التي تبذل الان جهودا عظيمة ومكثفة لضمان انعقاد المجلس الوطني واعادة اللحمة بين فصائل م.ت.ف، فليس امام التحالف الديمقراطي، وليس امام اللجنة المركزية لحركة فتح وليس امام التحالف الوطني الا اتفاقات عدن.

وفي ظل استمرار الجهود المثابرة والوساطات الجريئة تصعب الاجابة على التساؤلات الكثيرة الناجمة عن احتمال فشل الحوارات والنقاشات للتوصل الى الاتفاق الشامل.

وتحت ظل دعوة اللجنة المركزية لحركة فتح الى عقد المجلس الوطني بدون فصائل التحالف الوطني وتحت ظل رفض التحالف الوطني لاتفاقات عدن، نطرح التساؤلات التالية:

- هل يسعى التحالف الوطني الى انشاء منظمة اخرى؟
- هل تدعو اللجنة المركزية لفتح الى عقد المجلس الوطني بدون مشاركة التحالف الديمقراطي
- هل تدعو اللجنة المركزية الى عقد مؤتمر شعبي يكون بديلا عن المجلس الوطني؟
- هل يوافق التحالف الديموقراطي ان يحضر المجلس الوطني بدون التحالف الوطني؟

وبالرغم من عدم وجود اجابات محددة لهذه التساؤلات فان الصورة السياسية الراهنة تؤكد ان الخيارات محدودة وخطيرة امام التحالف الوطني ويجب ان يسارع الى ابرام الاتفاق الوطني لان الخطر يهدد كل فصائل المقاومة بدون استثناء.

سعيد الغزالي

انتفاضات طلابية واسعة ضد رفع الأقساط في جامعة بير زيت
نقابة العاملين تقدم ورقة عمل لعلاج الأزمة

لت جامعه بيرزيت مواجه الازمة الداخلية الناجمة عن قرار ادارة الجامعة برفع الاقساط الجامعية بنسبة تقارب الـ ٤٠ بالمئة، حيث بحت الاقساط كما يلي: كليتي الاداب والتجارية ٩٠ دينارا اردنيا، يم ١٠٠، الهندسة ١١٠، هذا عدا عن الرسوم الاضافية الاخرى، بالمئة الى قرار اداري بدفع اقساط الفصل الصيفي كاملة بدون اعفاءات يعتبر هذا تراجعا كبيرا اذا اخذنا بعين الاعتبار ان الطلبة لم يدفعوا اقساطا في العامين الماضيين، والان اصبح مطلوبا منهم يدفعوا ليس فقط الاقساط كما كانت سنة ١٩٨١ / ١٩٨٢ وانما بزيادة بالمئة.

وكانت الكتل الطلابية الوطنيه بجامعة بيرزيت قد وزعت يوم الخميس الماضي بيانا جماهيريا تطلب فيه من ادارة الجامعة الى الغاء قرارها الاخير المتعلق بالاقساط الجامعية.

وفي نفس اليوم اعلنت الكتلة الطلابية في الجامعة عن اضراب عن الدراسة وعقدت اجتماعا عاما لبحث مسالة ارتفاع الاقساط وما يلحقه ذلك من اضرار بمصير الجامعه. من عدم قدرة الكثير من الطلبة من ابناء المخيمات الكادحة لاكمال تعليمهم العلمي وما يعنيه ذلك من تدهور في الجامعة الى جامعة للاغنياء وليس لسائر الفئات الشعبية. وعلى ذلك دعت الحركة الطلابية الاربع في الجامعه الى عدم دفع الاقساط الجديدة التي اقرتها الادارة. وقد عقد اجتماع للمجلس الجديد تم خلاله نقاش المعضلة المترتبة على قرار رفع الاقساط بهذه الطريقة ودعوة المجلس الجديد للالتزام بموقف الحركة الطلابية لان في ذلك مصلحة الجميع ومن جهة اخرى

اصدرت نقابة العاملين في الجامعة بيانا اوضحت فيه رغبتها في ان يكون لها دور مبادر في علاج الازمة، حرصا من العاملين على مصلحة الجامعة، وقد لخصت النقابة موقفها على النحو التالي:

١. انها تحمل ادارة الجامعة ومجلس امنائها مسؤولية الازمة المالية، لانهم المسؤولون عن السياسة التمويلية.

٢. طالبت النقابة بالاطلاع على تفاصيل الوضع المالي، لترى اذا ما كانت الحلول المقترحة ملائمة ام لا.

٣. اذا كان مطلوبا من العاملين والطلبة ان يساهموا في حل الازمة، يجب ان يكون لهم حق في تقرير كيفية توزيع الاعباء المالية الجديدة.

٤. يجب توزيع عبء الازمة على كافة القطاعات في الجامعة.

كما ايدت النقابة الشعار الطلابي الداعي الى عدم جعل الرسوم المالية عائقا امام التحاق الطلبة المحتاجين، وطالبت بتوفير كل الضمانات بالا يحرم اى طالب من التعليم لسوء وضعه المالي.

وطالبت النقابة ادارة الجامعة بالغاء قرار رفع الرسوم، على ان تستوفى الرسوم القديمة حسب الوضع المالي للطالب الذي يجب ان يتقرر بعد اجراء مسح ميداني يشارك الطلبة في تنفيذه. ودعت النقابة ايضا ان تؤخذ من الطلبة الجدد رسوم الحجز فقط.

وفي نهاية بيانها، ابدت النقابة استعدادها لمناقشة مقترحاتها في اجتماع مشترك مع جميع الهيئات في الجامعة.

فصل انتقائي!!

ابلغت دائرة شؤون الموظفين في جامعة بيرزيت العاملين عبدالله البياع وتوفيق البرغوثي بانهاء عملهما كحارسين ليليين في الجامعة، وذلك بدعوى وجود ازمة مالية في الجامعة تقتضي فصل العاملين والموظفين!

وقد تبنت نقابة العاملين في الجامعة قضية العاملين لا سيما وان كليهما غير مسموح لهما بالعمل في، حيث ان عبدالله البياع قضى ١٤ عاما في سجون النظام الهاشمي

ويتساءل طلبة الجامعة والعاملون بها: هل لم يبق شيء يخفض غير المئتي دينار التي يتقاضاها هذين العاملين؟! ام ان الجدير بالتخفيض هي الرواتب التي تقارب الالف دينار!!

الجدير بالذكر ان البياع والبرغوثي معروفان بعلاقاتهما الحسنة وتعاطفهما مع قضايا الطلاب.

تقويم سنوي

اصدرت لجنة الطلبة الثانويين في لواء طولكرم تقويمها السنوي لعام ٨٤/٨٥ —